الاستدلال الصوتي في الخفة والثقل في المستوى النحوي

الكلمات المفتاحية ك الاستدلال ، الخفة ، النحوي

بحث مستل من رسالة ماجستير

ميسم سمير محمد **أ. م. د. محمد بشير حسن**

جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الانسانية

asd36425@gmail.com **dr-moh7777@gmail.com**

الملخص

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم تسليما .

اما بعد

يُعمد إلى الاستدلال لإثبات حقيقة لغوية معينة ، أو لترجيح حكم ما ، وذلك يكون عن طريق إستعمال أساليب معينة للاستدلال ، فمستويات اللغة تتضافر فيما بينها في حركة دؤوبة للتوصل إلى غاية اللغة ، فقد تجنح اللغة نحو الخفة وتتخلص من مواطن الثقل في جميع مستويات اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية ، واختارت الباحثة الاستدلال الصوتي للخفة والثقل في المستوى النحوي متوخية مواطن الاستدلال الصوتي في التراكيب النحوية ، لا سيما تلك التي يتعمد فيها أختيار حركة اعرابية معينة وتفضيلها على غيرها للانسجام الصوتي طلباً للخفة ، وربما يلجأ إلى التسكين أو الحذف لسهولة النطق داخل التراكيب النحوية ، وقد قسمت الباحثة بحثها على اربعة نقاط ، كانت الاولى (الاستدلال الصوتي على اتصال الفعل الماضي بضمائر الرفع المتحركة) ، والثانية (الاستدلال الصوتي على حذف نون الرفع) والثالثة (الاستدلال الصوتي في حركة الممنوع من الصرف) ، اما الرابعة فكان (الاستدلال الصوتي على اتصال نون الوقاية بياء المتكلم في " عساني") .

وبعد هذه العنوانات تأتي الخاتمة ونتائج البحث ضمنتها أبرز ما توصل البحث إليه من نتائج ، ثم تلوتها بثبت المصادر والمراجع .

مدخل تنظيري : في مفهوم الاستدلال الصوتي

١- تعريفه :

الاستدلال في اللّغة: لفظ مأخوذ من: (دَلَلَ) ، و((الدليل : ما يستدل به ، والدليل الدال ، ودله على الطريق، يدله دلاله ، ودلاله ، ودلولة ، والفتح أعلى))[١] .

أما الاستدلال في الاصطلاح فهو ((تقرير الدليل لإثبات المدلول))[٢].

ويمكننا أن تصوغ للاستدلال الصوتي تعريفاً بحسب دلالته فهي التراث اللغوي، أَنَّهُ الدليل الصوتي الذي يستعين به اللغويّ ، أو النحويّ على إثبات صحة الموضع اللغوي أو ضعفه ، أو ردّه أو رفضه ، وبذلك فإن المادة الصوتية تكون أساساً يبنى عليها الحكم ، مما يكون مطلبًا للباحثة في بحثها ومبتغاها .

وقد استعمل اللغويون للاستدلال ألفاظاً ، قال عنها الدكتور شكري المبخوت :((تتصل عبارة الاستدلال بجدول ثري من قبيل الدليل والدلالة واللزوم والاستنتاج والاستنباط والاقتضاء والبرهان والقياس والحجة [٣] .

إلا أنَّ اللغويين استعملوا ألفاظاً كثيرة لعلّ من أبرزها لفظة (دلّ) ومشتقاتها ، ولفظة (علة) وما يدل عليه من الفاظ (لأنك ، لأنها ، ولم ولام التعليل) ولفظة حجة ومشتقاتها .

٢- أسبابه :

للاستدلال الصوتي أسباب كثيرة أبرزها:

١) الاستدلال لإثبات الحكم:

يلجأ إلى الاستدلال أحياناً لإثبات أو إعطاء حكم معين لمسألة لغوية معينة، ويتضح ذلك بقول المبرّد مستدلًا لإثبات حُكمٍ للإمالة: ((وذلك نحو قولك: رجلٌ عابدٌ، وعلم، فإنّما أملت الألف، للكسرة اللازمة لِما بعدها، ...، فكلّما كانت الياء أقرب ألفه أو الكسرة فالإمالة ألزَم))[٤]، إذ جعل المبرّد الإمالة ألزم من عدمها.

وأعطى ابن الأنباريّ حكم الوجوب لقلب الألف واو النسب في (رحا وعصا)، فقال: إنّما وجب قلب الألف واوًا؛ لأنّها ساكنة، والياء الأولى من يائي الإضافة ساكنة، ...، وساكنان

لا يجتمعان، فوجب فيهما القلب، وكان القلب أولى من الحذف لكثرة ما يلحق النسب من التغير))[٥].

١. الاستدلال للضعيف:

ويُستدل على الضعيف أو الممنوع وذلك يتضح بالتعليلات التي قدمها اللغويون القدماء؛ لإثبات ضعف حرف الضاد، فقد تحدث ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) عن ضعف هذهِ الضاد والدليل على ذلك اختلاطها بالطاء والظاء فقال: ((والضاد الضعيفة في لغة قوم اعتاصت عليهم، فربما اخرجوها طاء، وذلك أنهم يخرجونها من طرف اللسان وأطراف الثنايا وربما راموا إخراجها من مخرجه فلم يتأت لهم فخرجت بين الضاد والظاء)).[٦]

فاجتماع الأمثال يسبب الضعف وصعوبة النطق، ومِمّا يسببانه في الكلام التقاء الساكنين، فيُستدل للتخلّص من هذا الالتقاء. قال ابن الأنباري: ((فإن قيل: فلم وجب قلب ألف رحى وعصى، واواً قيل: إنما قلب الألف واوًا؛ لأنها ساكنة، والياء الأولى من ياءي الاضافة ساكنة... وساكنان لا يجتمعان، فوجب فيها القلب)).[٧]

٢. الاستدلال لترجيح حكم:

قال الخليل: ((رَجَحْتُ بيدي شيئًا: وزنتُهُ ونظرْتُ ما ثِقْلُه. وأرجحتُ الميزان: أثقلتُهُ حتّى مال. ورجحَ الشيءُ رُجحانًا ورُجُوحًا))[٨].

والترجيح بين الأحكام به حاجة إلى إثبات القول المرجوح؛ ممّا يجعل اللغويّ يسوق استدلاله ليثبت صحّة وجهته، والأمثلة على ذلك كثيرة، فقد رجّح سيبويه (ت١٨٠هـ) البيان مع الخاء والغين ووصفهما بلفظة التفضيل أحسن في قوله: ((الغين مع الخاء. البيان أحسن، والإدغام حَسَن، وذلك قولك: ادمخلفًا، كما فعلت ذلك في العين والحاء والخاء مع الغين. البيان فيهما أحسن؛ لأنّ الغين مجهورة وهما من حروف الحلق، وقد خالفت الخاء في الهمس والرخاوة، فشبهت بالحاء مع العين، وقد جاز الإدغام فيها لأنّه المخرج الثالث، وهو أدنى المخارج من مخارج الحلق إلى اللسان ـ ألا ترى أنّه يقول بعضُ العرب: مِنخلٌ ومنغَل ، فيخفي النون كما يخفيها مع حروف السان والفم))[٩].

ومن ذلك ترجيح المُبرّد لإدغام أصوات المد واللين على إظهارها، فقال: ((فإنْ كانت قبل كلِّ واحدٍ منهما فتحة، لم يكُن إلّا الإدغام نحو: اِخْشَوْا وّاقِدًا، واِخْشَي يّاسِرًا؛ لأنّ لفظ اللين قد ذهب، وفي هذا دليل))[١٠]. نلحظ من الأمثلة المذكورة أَنَّ ترجيح الأحكام قد يكون بأساليب

مختلفة؛ فإما أَنْ يكون باستعمال لفظة معينة كما في استعمال أفعل التفضيل (أحسن)، وإما أَنْ يكون باستعمال حروف معينة عن طريق التقسيم.

أما الخفة والثقل فهما متضادان والطبيعة الانسانية تحتم التخلص من الثقل على الاغلب ، واللجوء إلى الخفّة غاية تسعى العربيّة إلى تحقيقها في طيّات الكلام، ولطالما فرّق القدماء بين الثقيل والخفيف، منهم سيبويه الذي يبني تقسيماته للأسماء والأفعال على وفقهما، فقال: ((واعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأنّ الأسماء هي الأولى، وهي اشدّ تمكنًا، فمن ثمّ لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم والسكون))[١١].

والخفّة في اللغة نقيض الثقل، قال الجوهريّ: ((والثِقَلُ: ضِدّ الخِفّة))[١٢].

أمّا في الاصطلاح فأشار المحدثون إلى مسألة الخفة والثقل، ومنهم فندريس الذي قال: ((وعسر النطق كعكسه، وهو اليُسر، من المسائل النسبية المحضة التي يحسّها المتكلّم بوضوح))[١٣] ، فنتيجة لإحساس المتكلم بثقل الكلام توجّب تخفيفه، واستجابة لما يُحسّه المتكلّم تيسيرًا لكلامه.

والتخفيف يُعمدُ إليه من خلال أساليبٍ، فقد تلجأ العربيّة إلى التخفيف عند توالي المتحرّكات، فتخفف من خلال التسكين، ويكون هذا عند اتّصال الفعل الماضي بضمائر الرفع المتحرّكة، وأحيانًا يُلجأ إلى التخفيف من خلال الحذف، وذلك إذا جاء بعد الفعل المعتل كلمة مبدوءة بساكن فيحذف صوت العلّة في اللفظ، والعلّة من ذلك التخلّص من ثقل السكون، كذلك عند توالي الأمثال يُلجأ إلى التخفيف من خلال الحذف، مثل حذف نون الرفع عند دخول نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة تخلصًا من هذا التوالي الذي يسبب ثقل الكلام، كذلك يُعمدُ إلى التخفيف عند اختيار أخفّ الحركات لبناء الكلام، كما في فتح اسم (لا) التي لنفي الجنس[١٤]، وغيرها من الأمثلة التي سنوضّحها لاحقًا.

ومن المواضع التي كان للتخفيف أثرٌ فعّال في توجيهها، ما يأتي:

الاستدلال الصوتي في الخفة والثقل عند القدماء والمحدثين:

١. الاستدلال الصوتي على اتّصال الفعل الماضي بضمائر الرفع المتحرّكة:

يُبنى الفعل الماضي على السكون إذا اتّصلت به ضمائر الرفع المتحرّكة، وعلّل سيبويه المسألة تعليلًا صوتيًا جاعلًا من عِلّة ثِقل توالي أربع متحرّكات دليلًا على هذا البناء.[١٥]

وذهب ابن جنّي (ت٢٩٣هـ) مذهب سيبويه، فقال: ((فممّا يُستدلّ بهِ على شدّة اتّصال الفعل بالفاعل تسكينهم لام الفعل إذا اتّصلت به علامة ضمير الفاعل، وذلك نحو: ضربْت ودخلْت وخرجْت، وإنّما فعلوا ذلك لأنّهم كرهوا أنْ يقولوا: ضربت ودخلت لتوالي أربع متحركات، ...، ولكنّه لمّا لم يوجد في كلامهم كلمة اجتمعت فيها أربع متحرّكات، ونزلت التاء من (فعلت) منزلة جزء من الفعل، أسكنوا اللام كراهية اجتماع المتحرّكات)).[١٦]

وقال أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ): ((يُسكن لام الفعل إذا اتّصل به ضمير الفاعل، نحو: "ضربتَ وذهبْتَ" لئلّا يجتمع في كلامهم أربع حركات متواليات في كلمة واحدة)).[١٧]

أمّا ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) فجعل من ضمير الفاعل جزءً من الكلمة، وبه تتوالى المتحرّكات، فقال: ((سُكّن آخر الفعل في " ضربتُ"؛ لأنّ ضمير الفاعل تنزّل من الفعل منزلة الجزء من الكلمة، فكرهوا لذلك توالي أربعة أحرف متحرّكة)).[١٨]

وذكر ابن هشام (ت٧٦١هـ) أنّ الاصل في الماضي هو البناء على الفتح، والسكون عارض فيه، فقال: ((الماضي وبناؤه على الفتح كـ (ضربَ)، وأمـّا (ضربْت) ونحوه، فالسكون عارضٌ أوجبه كراهتهم توالي أربع متحرّكات))[١٩]، فمسألة أصالة الفتحة في جملة (ضرب) كانت بسبب وظيفتها الإعرابيّة؛ لأنّ النحويّين يغلّبون الجانب النحوي الإعرابيّ على الجانب الصوتي؛ وهذا بسبب تأثّرهم في ظاهرة الإعراب.

وتحدث المحدثون عن هذا التركيب، ومنهم الدكتور تمّام حسّان الذي جعل الذوق الاستعمالي العربي أحد الأسباب التي أدّت إلى الإسكان، فقال: ((إنّ الضمير الذي يُسنَد إليه الفعل الماضي قد يكون متحرّكًا عرفنا أنّنا أمام صورة من الصور التي قرّرها نظام اللغة ممّا تتوالى فيه أربعة حروفٍ متحرّكة، وهذه مشكلة من مشاكل التطبيق على نظام اللغة، من هنا يلجأ الذوق الاستعمالي العربي إلى إسكان لام الفعل التي عليها علامة البناء، فيصبح الفعل مبنيًا على السكون بعد أن كان مبنيًا على الفتح ، بفعل الذوق الاستعمالي، ذلك لأنّه يُكره توالي أربعة متحرّكات)).[٢٠]

وقد جعل اللغويّون المحدثون مسألة كراهة توالي متحركات في نظريّة أسموها بـ (نظريّة السهولة)، فقال عنها الدكتور إبراهيم أنيس: ((تنادي هذه النظرية بأنّ الانسان في نطقه لأصوات لغته يميل إلى الاقتصاد في المجهود العضلي، وتلمّس أسهل السبل، مع الوصول إلى ما يهدف إليه من إبراز المعاني وإيصالها إلى المتحدّثين معه)).[٢١]

٢. الاستدلال الصوتي على حذف نون الرفع:

تحذف نون الرفع عند إدخال نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة، والعلّة من ذلك هي (الاستثقال)، قال سيبويه: ((وإذا كان فعل الجميع مرفوعًا، ثمّ أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة، حُذِفت نون الرفع، ذلك قولك: لتفعَلّنَّ ذاك، ولتذهبنَّ؛ لأنّه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها استثقالًا))[٢٢]، فحذفهم لنون الرفع دليل على كراهيتهم توالي الأمثال.[٢٣]

وقال نور الدين الأشموني (ت٩٠٠هـ): (("هل تضربان يا زيدان"، و "هل تضربْنَ يا زيدون"، و "هل تضربن يا هند"، الأصل: تضربانن، وتضربونن، وتضربينن، حُذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، ولم تحذف نون التوكيد لفوات المقصود منها بحذفها، ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين، وبقيت الضمّة والكسرة دليلًا على المحذوف)).[٢٤]

ويرى الباحثون المحدثون أنّ الواو والياء لم يُصِبهما الحذف، بل التقصير، قال الدكتور كمال بشر: ((وقد قام هذا البعض[٢٥] مقام الكل[٢٦] بسبب صوتي وظيفي (*Phonological*) يتّسق مع النظام المقطعي للغة العربية)).[٢٧]

أمّا الألف فعند إضافة النون بقي على حاله لخفّته.[٢٨]

٣.الاستدلال الصوتي على نصب اسم (لا) التي لنفي الجنس

يتم اختيار حركات معيّنة لموضعٍ ما، والعلّة صوتيَّة تكمن في ثقل الحركة أو خفّتها، ومن هذه المواضع اسم (لا) التي لنفي الجنس، واختصاصه بالفتح دون باقي الحركات، فالمُبرّد جعل (لا) مع اسمها بمنزلة اسم واحد، كـ (خمسة عشر)[٢٩]، فكأنّه أراد أنْ يُحقق خفّة اللفظ من خلال تجانس فتحة اسم (لا) مع ألف (لا).

أمّا أبو بركات الانباري، فقد أعطى دليله الصوتي على اختيار هذه الحركة، فقال: ((وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا: إنّما قُلنا إنّه مبنيّ على الفتح؛ لأنّ الأصل في قولك: (لا رجُلَ

في الدار)، لا من رجُلٍ في الدار؛ لأنّه جواب: هل من رجُلٍ في الدار؟ فلمّا حُذِفَت (من) من اللفظ، وركّبت مع (لا) تضمّنت معنى الحرف، فوجب أن تُبنى، وإنّما بُنيت على حركة؛ لأنّ لها حالة تمكّنٍ قبل البناء، وبُنيت على الفتح لأنّه أخفّ الحركات))[٣٠]، فقد استدلّ بعامل الخفّة الصوتيّة في الفتحة.

وذهب ابن يعيش مذهب أبي البركات الأنباريّ فقال: ((لا رجُلَ في الدار، فـ (رجل) في موضع منصوب مُنوّن، لكنّه جعل مع (لا) اسمًا واحدًا، لذلك حذف منهُ التنوين وبُني على حركة؛ لانّ له حالة تمكّن قبل البناء، فمُيّز بالحركة عمّا بُني من الأسماء ولم يكن له حالة تمكّن نحو: (من) و(لم) وخصّ بالفتحة لأنّها أخفّ الحركات)).[٣١]

وعلل علم الصوت الحديث سبب اختيار الفتحة تفسيرًا صوتيًا وذلك لغاية تناسب الفتحة مع الألف التي قبلها.[٣٢]

ويبدو أنّ الانسجام الصوتي هو الذي جعل الفتحة علامة إعرابية، فهي تناسب الألف في (لا)، حتّى أنّهما تركّبا فأصبحا كالشيء الواحد بسبب مواءمة الحركات الطويلة والقصيرة في (لا) واسمها، وهذا ما عبّر عنه القدماء بـ (خفة الحركات)، وهو دليل صوتي على علامة إعرابية ترد في التركيب النحوي.

٣. الاستدلال الصوتي في الممنوع من الصرف

ورد في الممنوع من الصرف مواضع فيها استدلالات صوتية معيّنة، ومن هذه المواضع، اختيار حركة الفتح لجرّ الممنوع من الصرف، إذ يلجأ العرب إلى اختيار الخفّة التي تسهل عليهم عمليّة النطق، وذلك من خلال اقتصاد الجهد العضلي للمتكلّم، ومن هذا اللجوء إلى اختيار الحركات الخفيفة، فمثلًا إعراب الممنوع من الصرف يرفع بالضمّة، وينصب ويُجر بالفتحة؛ فتقول: جاء أحمدُ، ورأيتُ احمدَ، ومررتُ بأحمدِ.[٣٣]

فالعلّة من وراء جعل الفتحة بدلًا من الكسرة في الجر تكمن في علّتين، أولهما أمنُ اللبس، قال السيوطي (ت٩١١هـ): ((لئلّا يتوهّم متوهّم أنّه مُضاف إلى ياء المتكلّم، وأنّها حُذفت، واجتُزئ بالكسرة)).[٣٤]

أيّ أنّ الكسرة رُبّما يتوهّم بها أنّها بقيّة لياء المتكلّم المحذوفة، فيُجر بالفتحة لأمن اللبس، فالفتحة دليل صوتي لأمن اللبس نبّه عليها القدماء.

وفسّر المُحدثون المسألة كما فسّرها القدماء، فقد أوضحت الدراسات الحديثة ما قاله السيوطي بالقول: ((لأنّنا لو قلنا: مررتُ بأحمدِ، من الممكن أن يعتقد السامع أنّ المتحدّث أراد إضافة الكلمة إلى ياء المتكلّم، أي أراد (أحمدي) لكنه قصر الياء واصبحت كسرة))[٣٥]، وهذا دليل صوتي يؤخذ بالحسبان.

أمّا العلّة الثانية فهي علّة التخفيف، فثقل الكسرة ألجأ النُحاة إلى العدول لحركة أخفّ منها وهي الفتحة.[٣٦]

كذلك وردت استدلالات صوتيّة في هذا الموضوع ضمن ما كان على وزن (أفعل) من الصفات ولا ينصرف، فقد ذكر سيبويه أنّ (أفعل) إذا كانت صفة لا يدخله التنوين في معرفة أو نكرة، جاعلًا من علّة الاستثقال دليلا على هذا المنع، فقد قال: ((اعلم أنّ (أفعل) إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة؛ وذلك لأنّها أشبهت الأفعال، نحو: أذهب، وأعلم، قلت: فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة؟ فقال: لأنّ الصفات أقرب إلى الأفعال، فاستثقلوا التنوين فيه، كما استثقلوه في الأفعال، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل، إذ كان مثله في البناء والزيادة وضارعه، وذلك نحو: أخضر، وأسود، أبيض)).[٣٧]

فسيبويه استدلّ بطريقة (السؤال والجواب) وذلك عن طريق أفعال القول (قال، قلت، قلنا، ...)) جاعلًا من عِلّة الثقل دليلًا على ذلك، فالقدماء اختلفوا في تفسيراتهم حول منع صرف هذه الصفات، فمنهم من جعل علّة الوصفيّة سببًا لهذا المنع، ومنهم من شبّهها بالفعل، فقد قيل في باب ما لا ينصرف: ((هذا أو في الأسماء لا ينصرف فجرّه كنصبِه لا يختلف، وليس التنوين فيه مدخل لشبهه بالفعل الذي يستثقل مثاله أفعل في الصفات، كقولهم: أحمرُ)).[٣٨]

وجعل الزمخشري سبب المنع من الصرف علّة الوصفية أيضًا.[٣٩]

أمّا الباحثون المحدثون فإنّهم يرون أنّ عِلّة منع الصرف صوتيه، خاصّة بالحركات والمقاطع؛ إذ قال الدكتور غانم قدوري الحمد في ذلك: ((يؤدي الوقف إلى تغيير شكل المقطع الموقوف عليه في أكثر الأحيان، فإذا كان آخر الكلمة مقطعًا قصيرًا مفتوحًا فإنَّ العربيّة تكره الوقوف عليه)) [٤٠] فيرى الدكتور سمير استيتية أنّ للنظام المقطعي أثرًا في منع الاسم من الصرف، وذلك بسبب ثقل المقطعين المختلفين في الكلمة الواحدة إذا كانت منصرفة، كما في أحمدُ، فقد قال: ((من هذا الصفات أحمرُ، ...، وغيرها فمن الواضح أنّه

عند منعهما من الصرف يصبح المقطع الأخير منها قصيرًا مفتوحًا، كالمقطع الذي يسبقه مباشرة، فيحدث تماثل بين هذين المقطعين ـ فتصبح الصفة مكوّنة من ثلاثة مقاطع، أوّلها: قصير مغلق، وكل واحد من الثاني والثالث قصير مفتوح))[٤١]، والذي حدث مقطعيًا هو الآتي:

أحمرٌ: /ء ـَ ح / م ـَ / رُ ـ ن/

طويل مغلق قصير طويل مغلق

مُنِع من الصرف فحُذفَت النون، واجتزئ بالمقطع الطويل المغلق بالمقطع القصير المفتوح، ليُجانس المقطع السابق له.

أحمَرُ: /ء ـَ ح/م ـَ /رُ ـ /

٤. الاستدلال الصوتي على اتّصال نون الوقاية بياء المتكلّم في (عساني)

فسّر النحاة المسألة تفسيرًا نحويًا خالصًا، وتعاملوا مع (عساني)، في هذا الموضع معاملة (لعلّ)، وجعلوا من النصب عاملًا أساسيًا في وجود نون الوقاية، واستدلّوا بقول الشاعر عمران بن حطّان:

وَلِيَ نَفْسٌ إذا قلتُ لَها إذا مَا تُنازِعُني لَعَلِّي أو عَسَانـــــي.[٤٢]

فالياء في (عساني) في محل نصب بسبب وجود نون الوقاية.[٤٣]

قال ابن هشام: ((نون الوقاية، وتسمى نون العماد أيضًا، وتلحق قبل ياء المتكلّم المنتصبة، ...، نحو: عساني)).[٤٤]

ويرى علم اللغة الحديث أنّ المسألة نحوية صوتية، وفيها تفاعل الصوت مع النحو؛ إذ يبدو أنّ نون الوقاية كانت فاصلًا بين صائتين لا يمكن اجتماعهما لما فيهما من الثقل، قال الدكتور سمير استيتية: ((أمّا البعد الصوتي لإقحام نون الوقاية فيتمثّل في أنّ هذه النون في (عساني) تفصل بين صائتين هما الألف والياء نصف الحركة، واجتماع الصائتين فيه ثقل نسبي في النطق، فوجدوا في زيادة نون الوقاية سببا إلى تخفيف هذا الثِقَل)).[٤٥]

يتّضح أنّ نون الوقاية جاءت من أجل الانسجام الصوتي، ولتصحيح البنية المقطعية الثقيلة التي لا يمكن أن يتوالى فيها صوت مد الألف، مثّلوا ببناء نصف حركة، لما بينهما من التنافر في المخرج.

الخاتمة ونتائج البحث

توصل البحث إلى جملة من النتائج ، لعل من ابرزها :

١-يعد الاستدلال وسيلة من الوسائل التي تمكن اللغوي من إثبات حكم أو نفيه أو تعديله ، والاستدلال العقلي هو الذي – يميزه اللغوي من غيره –

٢-تتنوع طرائق الاستدلال الصوتي، فقد يكون بالملاحظة والتجربة الذاتية ، وقد يكون بالنظير وبالضد، وقد يكون بطريقة السؤال والجواب (قال ، قلتُ ، قُلنا)، وغيرها من الطرائق.

٣-كشف البحث عن أهمية تضافر مستويات اللغة ولاسيما الصوتية والنَّحويّة فيهما بينها.

٤-ان بعض الزيادات التي تدخل الجملة فتحولها من أصلها ، كما في "عساني" ، إنما هي من اجل تصحيح البناء المقطعي داخل الجملة ، فنون التوكيد ههنا جاءت للفصل بين صائتين وهما الالف والياء (نصف الحركة) لما لهما من ثقل علئ اللسان.

٥-يلجأ إلى التخفيف بأساليب مختلفة، وهي: التسكين، والحذف، وتفضيل حركة معينة على أُخرى، وغيرها من الأساليب.

Abstract

Phonetic Derivation In Lightness and Heaviness phenomena

(A research drawn from M.A. Thesis)

Mayia Samer Mohammed Assist. Prof.Mohammed Basher Rahman (Ph.D.)

This research deals with the phenomena of phonetic derivation in places of lightness and heaviness at grammatical level. The grammatical structure is submitted to some phonetic processes which represents inner movernenr in the system of the Arabic sentence to correct the path of pronunciation in order 10 produce a grammatical structure in its final form. It happens that there is a connection of the past verb with relative moving pronouns and what it leaves behind of phonetic processes, which arc for the parsing mechanism and also what happens of phonetic processes in declinable noun movements and in other examples.

الهوامش

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (دلل) : ١٦٩٨/٤.

(٢) التعريفات : ١٧/١

(٣) الاستدلال البلاغي :١٤.

(٤) المقتضب : ٤٢/٣.

(٥) من اسرار العربية : ١٨٨.

(٦) شرح المفضل :٢٠/٥.

(٧) من اسرار العربية :١٨٨.

(٩) العين :٧٨/٣.

(١٠) المقتضب: ٢٤٤/١.

(١١) كتاب سيبويه: ٢١/١.

(١٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ١٦٤٧/٤.

(١٣) اللغة: فندريس: ٩٢.

(١٤) ينظر: المقتضب: ٣٥٧/٤.

(١٥) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٢٢/٣.

(١٦) سر صناعة الإعراب: ٢٢١/١.

(١٧) الانصاف في مسائل الخلاف: ٦٦/١، وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٤٩.

(١٨) الممتع الكبير في التصريف: ٥٦/١.

(١٩) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: ٦١/١، وينظر: شرح شذور الذهب: ٩٠/١، وشرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك: ٩٦/٢.

(٢٠) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٩٩.

(٢١) ينظر: الأصوات اللغوية: ٢١٨.

(٢٢) كتاب سيبويه: ٥١٩/٣.

(٢٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١م١٧٦، وشرح شذور الذهب: ٢٩٤/١، وشرح قطر الندى: ٣٦/١، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣٩/١.

(٢٤) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٤٦/١، وينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٥٢/١، وهمع الهوامع: ٥٠٣/٣، وحاشية الخضري على ابن عقيل: ١٤٤/١.

(٢٥) الصواب: (بعضهم)؛ لأنّها لا تقترن بـ (أل). ينظر:

(٢٦) الصواب: (كلّ) أو (كلّهم)؛ لأنّها لا تقترن بـ (أل).

(٢٧) دراسات في علم اللغة: ١٥٩.

(٢٨) ينظر: الترخيم اللغوي: ٥٦.

(٢٩) ينظر: المقتضب: ٣٠٧/٤، والأصول في النحو: ٩٦/٢، واللمع في العربية: ٤٤/١.

(٣٠) الانصاف في مسائل الخلاف: ٣٠٣/١.

(٣١) شرح المفصّل: ١٠٦/١.

(٣٢) ينظر: قضايا صوتية في النحو العربي (بحث): ٣٧٢.

(٣٣) ينظر: شرح المفصّل: ٥٧/١.
(٣٤) همع الهوامع: ٩٢/١.
(٣٥) أثر الانسجام الصوتي في البنية اللغوية في القرآن الكريم: ٢١١.
(٣٦) ينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي: ٢٩٠-٢٩١.
(٣٧) كتاب سيبويه: ١٩٣/٣، وينظر: المقتضب: ٣١١/٣، والأصول في النحو: ٤٦:/١، وعلل النحو: ٤٥٨/١.
(٣٨) ملحة الإعراب: ٦٨/١.
(٣٩) ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب: ٣٥/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ن٤٠١، وتوضيح المقاصد في مسائل الفية ابن مالك: ١١٩٣/٣.
(٤٠) المدخل إلى علم أصوات العربيّة: ٢٧٢.
(٤١) علم الأصوات النحوي: ٧٨٦-٧٨٧.
(٤٢) تذكرة النحاة: ٤٦٦، وخزانة الأدب: ٣٣٧/٥-٣٤٩.
(٤٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٣٧٥/٢، والمقتضب: ٧٢/٣، والمفصّل في صنعة الإعراب: ١٧٧/١، والجنى الداني: ٤٦/١.
(٤٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٤٥٠/١.
(٤٥) علم الأصوات النحوي: ٥٤٥.

المصادر والمراجع

- **أثر الانسجام الصوتي في البنية اللغويّة في القرآن الكريم**، فدوة محمد حسان، جامعة أم درمان الإسلاميّة، كلية الدراسات العليا، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات النحوية واللغوية. السودان، (د.ت).
- **الأصوات اللغوية**، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٨، ٢٠٠٧م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، البصريين والكوفيين**، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.
- **تذكرة النحاة**، أبو حيّان، محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- **الترخيم اللغوي**، صلاح الدين محمد قناوي، جامعة الأزهر، (د.ط)، ١٩٩٣م.
- **دراسات في علم اللغة**، كمال بشر، دار غريب، ط١، (د.ت).
- **سرُّ صناعة الإعراب**، أبو الفتح، عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.

- **الشافية في علم التصريف و(معها الوافية نظم الشافية للنيسابوري المتوفي في القرن ١٢)**، عثمان بن عمر ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكّية، مكّة، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الاشموني (ت٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (د.ت).
- **شرح المفصّل للزمخشري، ابن** يعيش (ت٦٤٣هـ)، قدّم له، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- **الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية**، أبو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
- **ظاهرة التخفيف في النحو العربي**، أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، ط١، ١٩٩٦م.
- **علم الأصوات النحوي، ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة**، د. سمير شريف استيتة، دار وائل للنشر، ط١، ٢٠١٢م.
- **قضايا صوتية في النحو العربي**، د. طارق عبد عون الجنابي، مجلة المجمع العلمي، العراقي، ج٢-٣، مج ٣٨، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- **كتاب سيبويه**، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- **اللغة العربية معناها ومبناها**، د. تمام حسّان عمر، عالم الكتب، ط٥، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.
- **اللغة**، جوزيف فندريس، تحقيق: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط١، (د.ت).
- **اللمحة في شرح الملحة**، ابن الصائغ (ت٧٢٠هـ)، تحقيق: ابراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الاسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد

علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

- **المدخل إلى علم أصوات العربيّة**، د. غانم قدّوري الحمد، دار عمّار، عمّان، الأردن، ط١، ٢٠٠٤م.
- **المفصّل في صنعة الإعراب**، أبو القاسم الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملجم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- **المقتضب**، أبو العبّاس، محمد بن يزيد المُبرّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ط)، (د.ت).